



3

سياسة التعاقد والتعامل مع أطراف خارجية

م/ سيف السياغي

- يجب ان يتم تحديد المخاطر المترتبة على التعاقد أو التعامل مع أطراف خارجية وتحديد التدابير المناسبة والمتخذة لمعالجة هذه المخاطر.
- تكون الاستعانة بمزود خارجي وفق اتفاقية (عقد) موقعة مع الجهة على درجة عالية من الكفاءة والأمان للقيام بمهمة التعاقد الخارجي بشكل آمن وصحيح وفعال.
- يجب ألا تكون الاستعانة بمزود خارجي في الخدمات المعلوماتية الجوهرية والحرجة إلا في الحالات الضرورية وبعد موافقة قيادة الجهة. وتوقيع اتفاقية سرية البيانات وعدم الإفصاح/الإفشاء.
- يجب أن تتضمن سياسات أمن المعلومات ضمان حماية الأصول المعلوماتية التي يسمح للجهات الخارجية الوصول إليها أو تعديلها أو تطويرها أو نقلها بموجب العقود/ الاتفاقيات المبرمة لهذه الغاية.

- إذا كان الغرض الذي سيتم التعاقد الخارجي من أجله هو التدقيق على أمن المعلومات، فيجب موافقة قيادة الجهة ومراعاة اتفاقية سرية البيانات وعدم الإفصاح في وثيقة العقد.
- يجب أن تتضمن العقود التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالأصول المعلوماتية على الآتي:
 1. تعهد الجهة الخارجية بالالتزام بسياسات أمن المعلومات الخاصة بالمتعاقدين المعتمدة من الجهة الحكومية.
 2. إلزام الجهة الخارجية بتقديم شرح موثق لآليات العمل والمراحل المتعلقة بإحداث تغييرات على الأصول المعلوماتية، مما يتيح للجهة الحكومية توثيق المراحل التي تمر بها هذه الأصول ومعالجة الصعوبات الطارئة بسرعة وفعالية.
 3. تحديد دور ومسئوليات الجهة الخارجية بوضوح.

4. تقديم كافة الوثائق المتعلقة بآليات التركيب والتنصيب والتشغيل والصيانة والنسخ الاحتياطي والحماية ضمن مواد العقد.
5. اقتراح أية منظومات خاصة بحماية وأمن المعلومات لمخرجات العقد، مع بيان السبب ومدى الحاجة إليها.
6. تعهد بالالتزام والحفاظ على سرية البيانات وعدم الإفصاح عن أي معلومات تم الاطلاع عليها.
7. يلتزم المتعاقد الخارجي بمبدأ نقل المعرفة للفريق المختص بالجهة الحكومية.
8. توثيق كافة مراحل العمل الذي جرى التعاقد لأجله من قبل فريق الجهة الحكومية وتمكين فريق الجهة الخارجية للفريق المختص في الجهة الحكومية من كافة جوانب المشروع المتعاقد عليه وبما يضمن نجاح المشروع.

الاهداف

النطاق

بنود سياسة التعاقد والتعامل مع أطراف خارجية

الأدوار والمسئوليات

عناصر السياسة

تحديد الضوابط و الاجراءات التي تحكم وصول أطراف خارجية الى أنظمة المعلومات وشبكة الجهة والتطبيقات الخاصة بها بما يضمن امن وحماية المعلومات وسلامتها و أتاحتها وخصوصيتها اثناء التعامل مع أطراف خارجية لتقديم خدمات معينة وتشمل هذه السياسة:

- تقييم ماهي المخاطر من وصول الطرف الخارجي الى أنظمة المعلومات وشبكة الجهة
- مراجعة الاتفاقيات والعقود بين الأطراف الخارجية والجهة
- توفير خدمات الاتصال عبر الشبكة
- تحديد صلاحيات الوصول للأنظمة والشبكة
- تأمين الوصول من الطرف الخارجي

الهدف

الأطراف والمزودين الخارجيين والمتعاقد معهم لتوفير خدمات معينة للجهة الحكومية (مستشارين-محليي أنظمة-مبرمجين-الشركات المزودة والداعمة- وغيرها....)

كما ان هذه السياسة تشمل الإجراءات والخدمات التي يتم التعاقد من اجلها

النطاق

أمثلة للأدوار والمسئوليات

مسئوليات قيادة الجهة الحكومية

- الموافقة على توقيع الاتفاقيات مع الأطراف الخارجية بناءً على توصيات أقسام الجهة.
- الرصد والمتابعة العامة لأمان المعلومات وخدمات الأطراف الخارجية.
- تحديد المسئوليات والصلاحيات لأقسام الجهة المعنية بأمان المعلومات.

مدير الانظمة

- مراقبة وصيانة أنظمة المعلومات لضمان استمرارية الخدمات.
- التحقق من توافق الأطراف الخارجية مع متطلبات الأمان الفني والتقني.
- توجيه العمليات اليومية للأمان والتحقق من تطبيقها بشكل صحيح.

مسئوليات مدير أمن معلومات

- التحقق من مطابقة الأطراف الخارجية للمعايير والسياسات الأمنية.
- إعداد تقارير دورية حول الحوادث الأمنية وتقديم التوصيات لتعزيز الأمان.
- تنسيق الاستجابة للحوادث الأمنية بالتعاون مع الجهة والأطراف الخارجية.
- توثيق وتدقيق جميع الموارد المعلوماتية ذات الصلة بالتعاقد مع الأطراف الخارجية.

مسئوليات الموظفين

- التقيد بسياسات الأمان والضوابط المحددة.
- الإبلاغ عن أي حادث أمني أو خرق في الأمان.
- المشاركة في التدريبات وورش العمل لزيادة الوعي بأمان المعلومات.

امثله لمسئولية الأطراف الخارجية:



- توقيع اتفاقيات مستوى الخدمة واتفاقيات خصوصية البيانات والإجراءات الأمنية المطلوبة.
- الالتزام بتوجيهات الجهة وسياساتها بما يتعلق بالأمان.
- تنفيذ سياسات الأمان والإبلاغ عن الحوادث والاختراقات الأمنية والأخطاء بالتعاون مع الجهة.
- الامتثال للمعايير الفنية والتقنية المطلوبة والتشفير عند الضرورة.